

المبحث السادس

فى آلىة النظم والنألىف عىء النحاة

فى آلىة النظم والتألىف عند النحاة (*)

تقدىم:

تهدف هذه الدراسة إلى التأصىل وإلى تقرب مفاهىمى ومقاربة فى آلىة النظم والتألىف فى اللغة العربىة، استلینا حقائقها مما طرحه علماؤنا القدامى وذكره النحاة الذىن عكفوا على استقراء هذه اللغة وكشفوا قوانینها وحولتها الدلالية فى إطار الإبلاغ أو علاقة المتكلم بالمخاطب وضمن السىاق الاجتماعى ومقتضى الحال فتركوا لنا فى خضم هذا حقائق علمىة مهمة وآراء متوارثة جدىرة بالبحث فى شتى جداولها المعرفىة وامتداداتها التى یعوزها النظر والسبر والتنقیب الرصین لتحدد طبیعة الإضافات وما قد یرام بالوصف: أنه تجدید وابتكار لغوى، وهو فى الواقع یرىض بعنفوان فى رحم هذا الإسهام البحثى اللسانى الذى جادت به عقول أسلافنا - بنية ودلالة - وهذه المقاربة المتواضعة ترید إلى جانب ما سلف تلمس البنى الأكثر إذعاناً إلى المعیارىة وهى [النحویة والصرفیة] التى تكشف المستوى القار الثابت وآلىة علاقتها بالبنى الدلالية التى تتميز بالتحول وتتسم بالتحرك والزبئیة المرتبطة بالاستعمال والسىاق الاجتماعى ومقتضى الحال.

فالدراسة كشف لأصول توجیهىة فى هذا المجال أسهمت مبكراً فى تطویق المعنى وهدت بأسلوب أو بآخر أو نبهت ودلت إلى تأسیس معرفة مستقلة لاحقاً تولّت التخصص فى أمر المعنى أو الدلالة أو السیمىولوجیة كما یراها الغربیون، وهذه الأضواء المستلّة من آلىة التحلىل اللغوى للكلام عند العرب وسمات التألىف

بين عناصره والتعليق في نظمه ودلالات علامات الإعراب فيه وما تضيفى إليه فكرة العامل - قلت - هذه كلها تعزز هذا الإسهام وتبرز خاصيات التدقيق والتحديد البحثية في الدرس اللغوى عند العرب، وتوضح المستوى الرفيع الذى بلغه نظرهم آنئذ وحققه نضجهم، وألمح إليه تدفق معرفتهم تعدت إفادته فيه البحث اللغوى العربى إلى البحث اللسانى البشرى بعامة فارتقت بمحصلاتها العلمية المدققة المبهرة إلى مقام التقدير والتمثين فأثارت وحفزت ووجهت إلى فتح مغالق كثيرة ومكامن بحثية قيمة ومكنت العقول الجادة من التحكم فى امتدادات علمية لسانية باهرة؛ فأضافت من وحى طرحها ما أضافت، وأسست من النظريات ما أسست، وهذا أمر طبيعى؛ لأنه ديدن التراكم العلمى بين العقول وإيقاع التواصل بين الحضارات ذات الخاصيات اللغوية النظامية المتميزة.

لقد ركزنا الدراسة فى زاوية من هذا المنظور ووددنا من خلالها أن نطوّق قدر المستطاع آليات نظم العربية وأدوات التأليف فيها وكيف تساوق ذلك وارتبط بالمعنى وارتأينا الخوض فيه على أساس عناصر:

أ- تأليف الكلام.

ب - التعليق جوهر النظم.

ج - الإعراب.

د - العامل.

لم نقصد بالإعراب المفهوم الضيق الذى يقابل "البناء" والذى يعرف بالأثر الظاهر أو المقدر الذى تجلبه العوامل فى آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع، وهو كما قال الأشمونى (ت ٩٠٠هـ): « ما جىء به لبيان مقتضى العامل (..) وعرفوه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديرًا.. »^(١)، وإنما أردنا ذلك المدلول الواسع الذى يشمل تخريج الأساليب العربية بما تحويه من أدوات لها وظائف مختلفة ومتنوعة على القواعد النحوية، أو قل ما يتصل ببيان

موضع المفردات من الجملة ومواضع الجمل بعضها من بعض وما قد يساعد على ذلك ويكون بمثابة الوسائل أو الأدوات أو العلامات الدالة.

وإنما قصدنا بالإعراب تحديد نوع الكلمة ووظيفتها أو جميع الكلمات والمركبات في الجملة كأن نبين ما في الجملة من عناصر دالة على الحدث أو الفاعلية أو مبتدأ أو خبر أو مفعولية وحالية.. وغيرها، ثم بيان العلامة الدالة على وظيفة الكلمة. إن المراد من التحليل في هذا هو تصوير مختلف الأبواب التي يتكلم بواسطتها الفكر وإدراك العلاقات بين عناصر الجملة للوصول إلى المعنى، وذلك لأن المعاني المعجمية للمفردات لا تؤدي إلى فهم جملة من الجمل بمفردها ما لم تأخذ بعين الاعتبار معطيات عديدة تسهم في التمكين من المعنى المراد كالقرائن المعنوية مثل قرينة الإسناد والتخصيص والتعدية وفيها الغائية والمعية والظرفية وغيرها.^(٢)

وقد أردنا في هذا تسليط الضوء على بعض المفاهيم لتقريب آلية الانتظام اللغوي عند القدامى؛ لأنها ترقى إلى أهمية الطرح الذي تدور في فلكه مسائل كثيرة من الخلفيات اللسانية المعاصرة مقابلة لما كانت عليه علاقة النحو بعلم المعاني لدى عناية العلماء والدارسين اللغويين العرب. وهكذا هدفنا إلى تقريب آلية التأليف والنظم: تأليف الكلام عند النحاة العرب القدامى وإبراز فكرة التعليق التي تعد جوهر النظم ومتابعة ظاهرة الإعراب ورصد سماتها والولوج في نظرية العامل التي نعدّها أقرب ما تكون إلى آلية ذات غاية تعليمية.

أ - تأليف الكلام:

عكف النحويون العرب كغيرهم من الباحثين على دراسة الكلام وتحليله وعرضوا لعناصره فتحدثوا عن الكلمة وعدّوها الوحدة الصغرى ذات الدلالة التي يتكون منها الكلام وقسموها إلى: اسم وفعل وحرف. قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ) الكلم: "اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"^(٣) وذكر ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) أن الكلم جمع كلمة وهو تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة عند سيبويه وهى: الاسم والفعل والحرف.^(٤)

وعرفوا الكلام بأنه "كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذى يسميه النحويون الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفى الدار أبوك وصه، ومه، ورويد، وحاء، وعاء فى الأصوات (...) فكل لفظ مستقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام" ^(٥) وبعبارة أخرى عرفوه بأنه ما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة أو ما تضمن كلمتين أو أكثر بإسناد أصلى مقصود لذاته وأن أقل ما يتألف منه: اسمان: حمزة ذكى، أو فعل واسم: كبر عبد الرحيم وأكرمت سمية، وهدفنا هنا إبراز العناصر التى يمكن أن تفيد معنى يحسن السكوت عليه بناء على العلاقة التى يمكن أن تقوم بين عنصرى الاسمين السالفين أو بين عنصرى الفعل والاسم المذكورين من خلال العلاقة الإسنادية ^(٦) التى تربط بينهما فى إطار العلاقة بين المتكلم والمخاطب ضمن سياق ما وهذه العلاقة الإسنادية هى محور الكلام.

ولعل هذا يشير إلى المركبات التى لا تعد كلاماً مثل المركب الذى لا يصح من فعلين أو من حرفين أو من فعل وحرف أو من حرف واسم؛ وذلك لأن علاقة الإسناد لا تتحقق فيها. ^(٧)

وصور تأليف الكلام لدى بعض النحاة ست: "اسمان، فعل اسم، فعل واسمان، فعل وثلاثة أسماء، فعل وأربعة أسماء، جملة القسم وجوابه أو الشرط وجوابه". ^(٨) ولدى البعض الآخر أكثر من ذلك: "كأن يتألف أكثر مما سلف فأبقى سابعة وهى تألفه من اسم وجملة كزيد قام أبوه، وثامنة وهى من صور الأقل وهى تألفه من حرف واسم نحو: ألا ماء، لأن (لا) التى للتمنى لا خبر لها، لا لفظاً، ولا تقديرًا" ^(٩) غير أن الذى سبق من تأليف صور الكلام ينحصر فى حدود أنواع الفعل من حيث اللزوم والتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة، والمبتدأ والخبر ولم يتناول المكملات باستثناء المفعول به، فعدت الصور داخلة فيها هو أقل صور التأليف، يمكن أن تمتد الجملة أو الجمل مع ذلك إلى مكملات تجعلها أكثر طولاً كأن يكون الكلام ثلاثة أسماء مثل: العرب قوم كرماء أو يتكون من فعلين وأربعة أسماء ^(١٠):

يكاد العرب يتجاوزون خلافاتهم، وإن رأى بعضهم امتداده إلى أكثر من ذلك بالإضافة فإنه ثقیل یمجّه الاستعمال العربی.

ولكن هل يمكن أن ينحصر الكلام في النماذج أو الصور التي ترصّ فيها الكلمات رصًا إثر بعضها في النطق نحو قول بعضهم: "مفتاح باب حجرة نائب مدير مصنع نسيج غزل حرير دودة القز ضائع" ^(١١) إن الواقع غير ذلك وإنما المعنى يكمن في مدى تعليق الكلمات بعضها ببعض من ناحية معانيها لا من خلال ذواتها ومن خلال مناسبتها للاستعمال المتناغم مع أساليب اللغة العربية ومطابقتها لصحتها في التركيب وفصاحتها في الإبانة، وهو ما نحاول إيضاحه في العنصر التالي:

ب - التعليق جوهر النظم:

لا يقود حصر النماذج السالفة إلى إنتاج كلام مفيد برصها إثر بعضها البعض في النطق إلا إذا كان صحيحًا في النحو وفصيحًا في المعنى مطابقًا لمقتضى الحال أو متسقًا مع مناسبة القول ^(١٢)، لذا لا بد أن تتعلق المعاني في الكلمات بعضها ببعض وتكون بعضها بسبب من بعض وبأن يكون التعليق بين معاني هذه الكلمات وليس بين الكلمات في ذواتها - كما سلف - وقد قال عبد القاهر الجرجاني في التعليق وهو يتحدث عن الفصاحة: « الفصاحة لا تكون في أفراد الكلمات وأنها إنما تكون فيما إذا ضم بعضها إلى بعض (...) وأن التعلق يكون فيما بين معانيها لا فيما بين أنفسها، ألا ترى أنا لو جهدنا كل الجهد أن نتصور تعلقًا فيما بين لفظين لا معنى تحتها لم نتصور؟ ومن أجل ذلك انقسمت الكلم قسمين: مؤتلف وهو الاسم مع الاسم، وغير مؤتلف وهو ما عدا ذلك كالفعل مع الفعل والحرف مع الحرف" ^(١٣) ويمكن أن يكون هذا أدى ببعض النحاة إلى القول: "إن من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع "زَيْدٌ قائمٌ" بإعرابه المخصوص، فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام» ^(١٤).

ويوضح عبد القاهر مسألة التأليف والنظم قائلاً: «واعلم أن مثل واضع الكلام

مثل من يأخذ قطعاً من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة وذلك أنك إذا قلت: ضرب زيد عمرًا يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له (...) وثبت أن المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدة معاني وهو إثباتك زيداً فاعلاً ضرباً لعمره وفي وقت كذا وعلى صفة كذا ولغرض كذا ولهذا المعنى نقول: إنه كلام واحد.^(١٥)

إن التعليق لدى عبد القاهر هو جوهر النظم، يبدو ذلك في قوله:

«معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب بعض والكلام ثلاث: اسم وفعل وحرف» ثم بين طرق التعليق بينها مشيراً إلى كونه: «لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما»^(١٦) وهذا ما جعل التعليق عنده بعيداً عما ذهب إليه بعض المحدثين مثل قرائن التعليق المعنوية التي ذكرها تمام حسان وهى: قرائن الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية التي لا تعرف في الكلام إلا بعد إدراك المعاني المعجمية أولاً؛ لأنه يتعذر معرفة العلاقة الإسنادية بين (الجار) و(طَيَّب) في الجملة: "الجارُ طَيَّب" سوى بمعرفة الدلالة المعجمية لعنصرى الإسناد: الجار - طيب.^(١٧) ثم ذكر عبد القاهر الجرجاني أحد عشر جانباً لتعلق اسم باسم بأن يكون خبراً عنه أو حالاً منه أو تابعاً له أو توكيداً أو عطف بيان أو بدلاً أو عطفاً بحرف أو مضافاً لثانٍ أو الأقل عاملاً في الثانى عمل الفعل أو الثانى في حكم الفاعل له أو المفعول وذلك في اسم الفاعل مثل: زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا.^(١٨)

أما تعلق الاسم بالفعل فالمراد به أن يكون فاعلاً له أو مفعولاً يكون مصدرًا قد انتصب به كقولك: أنجز حمزة بحثاً؛ في المفعول به وأنجز بحثه إنجازاً؛ في المفعول المطلق المنتصب بالفعل، ويأتى ظرفاً مفعولاً فيه للزمان وللمكان: صليت يوم الجمعة ووقفت خلف الإمام. ومفعولاً معه نحو: سرت والشاطئ. ومفعولاً لأجله كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^(١٩) أو

يكون منزلاً من الفعل منزلة المفعول كخبر كان وأخواتها والحال والتمييز وكالاسم الذى ينصب على الاستثناء." (٢٠)

ويأتى تعلق الحرف بهما على ثلاثة أنواع كالأول التوسط بين الفعل والاسم كتعدى الأفعال بحروف الجر نحو: مررت بعبد الرحيم أو الواو بمعنى (مع) كقوله عز وجل: ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (٢١) فالواو أعانت الفعل على عمل النصب. قال سيبويه: "هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم؛ لأنه مفعول معه ومفعول به (...). وذلك قولك: مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ، ولو تركت الناقَةَ وفصيلَهَا لَرَضَعَهَا. إنما أردت: ما صنعت مع أبيك؟ ولو تركت الناقَةَ مع فصيلها.. فالفصيل مفعول معه والأب كذلك" ثم قال: "والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل فى الاسم ما قبلها" (٢٢). ولقد نسب الأثر الطارئ فى أواخر الكلمات إلى العوامل سواء أكانت أسماء أم أفعالاً ويظهر هذا فى قوله: "إنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فى العامل وليس شئء أحدث فيه من العوامل التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ فى الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب." (٢٣)

والواقع أن العوامل لديهم اعتبارية، إن قصدت فلتتجاوز، لذا نجد ابن جنى (ت ٢٩٢هـ) على الرغم من أنه خصص فصلاً للعلة على سمت النظر العقلى والتجرد الفلسفى يقول: "وإنما قال النحويون: عامل لفظى وعامل معنوى ليروك أن بعض العمل يأتى مسبباً عن لفظ يصحبه كَمَرَرْتُ، وَلَيْتَ عَمَرًا قائمٌ. وبعضه يأتى عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم. هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول". ثم يقول: "أما فى الحقيقة ومحصول الحديث فالعامل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا: لفظى ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتغال المعنى على اللفظ وهذا واضح." (٢٤)

وتختلف الواو التي للمعية عن حرف الجر الذي يعمل بنفسه، ويأتى من هذا حكم (إلا) فى الاستثناء، قال الأشمونى: "نأصب المستثنى هو إلا، لا ما قبلها بواسطتها (...). لأنها حرف مخصص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء وما كان كذلك فهو عامل فىجب فى إلا أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله فتلغى وجوباً إن كان التفرغ محققاً نحو ما قام إلا زيدٌ و جوازاً إن كان مقدراً نحو: ما قام أحدٌ إلا زيد؛ فإنه فى تقدير: ما قام إلا زيدٌ لأن (أحدٌ) مبدل منه، والبذل منه فى حكم الطرح".^(٢٥)

الثانى: تعلق الحرف بما يتعلق به العطف وهو أن يدخل الثانى فى عمل العامل الأول كقولك: جاءنى حمزةٌ وعبدُ الرحيم، ومررت بعبدِ الرحيم وعلى، ورأيتُ حمزةً وعبدَ الرحيم، وأكرمت سميةً.

الثالث: تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفى والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه وذلك أنه فى مثل: "لَا رَجُلٌ فى الدَّارِ" و(لا) ليست لنفى الجنس، وإنما المعنى لنفى الكىونة فى الدار عن الجنس. ومن ثمة فإننا عندما نستفهم: هل خرج زيد؟ لا نستفهم عن الخروج بمعناه المطلق ولكننا نستفهم عن الخروج من (زيد) أو واقعاً من (زيد)^(٢٦).

ويمكن القول نفسه فى الجملة الشرطية التالية:

(إن يتحدَّ العربُ يُحَسَّبَ لهم ألفُ حسابٍ)

فنحن هنا لم نجعل الاتحاد فى عمومه شرطاً وإنما الاتحاد من العرب، ولم يجعل الحسبان على الإطلاق أيضاً جزءاً للاتحاد لكنَّه الحسبان الواقع من غيرهم.

والمحصل مما ذكرناه لعبد القاهر الجرجانى: أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وبأنه لا بد من مسند ومسند إليه وينسحب هذا على كل حرف يدخل على جملة كما رأينا فى (إنَّ وأخواتها)، ومثل (كأنَّ) المشبهة التى تقتضى مشبهاً ومشبهاً به نحو:

كَأَنَّ زَيْدَ الْأَسَدِ. ومثل (لو - لولا) هما يقتضيان جملتين تكون الثانية في كليهما جواباً للأولى. ولا يكون الكلام في الأصل من حرف وفعل ولا من حرف واسم إلا في النداء كقولك: يا عبد الله! وقد حقق فيه القدامى بدءاً من سيبويه عن الخليل وعدوه كلاماً بتقدير فعل مضمر هو (أعنى^(٢٧) - وأريد - وأدعو) وعدّوا حرف النداء: "يا" دليلاً على هذا الفعل المقدر وعلى قيام معناه في النفس. ونحن نرى أنه في الواقع لا يتوفر على مسند ومسند إليه وبالتالي ليس جملة فهو مركب ندائي غايته في الاستعمال تنبيه السامع لأمر ما. وهذا التقدير المستل من بنية المعنى المضمر ينقله من الأسلوب الإنشائي إلى الأسلوب الخبري، وشتان ما بين هذا الأسلوب الأخير والغرض من توظيف المركب على أصله الإنشائي قبل هذا التقدير.

بيد أن الأمر لا ينتهي عند قصد المتكلم في هذه العلاقات وإرادتها - وهي تمثل صلب المسألة - وإنما لا بد أن يلتزم المتكلم مع ذلك الإطار المتعارف عليه في واقع الاستعمال اللغوي بضوابط استعمالية شائعة الاعتماد لا تنافر القواعد ولا تعارض صحتها ولا تخالف الأساليب أو تضاد فصاحة معانيها وذلك كالترتيب بين عناصر الكلام التي ترسمها قوانين اللغة مثل التقديم والتأخير والتعريف والتنكير، والمطابقة وعدمها، والحذف والذكر، واستعمال الروابط من أدوات وضماير.. وأن يضطلع مع هذا بتتبع ما يعين المتلقى على إدراك هذه العلاقات وفهمها بوضوح باعتبارها قرائن لفظية كالتنغيم وعلامات الإعراب وذلك حسب نظام اللغة وقوانينها.

إن آليات النظم تشمل البحث في تقسيم الكلمات إلى الاسمية والفعلية والحرفية وأنواع كل قسم ووظيفته في المعنى وأجزاء الجملة وترتيبه وأثر كل جزء منها في الآخر من ناحية كونه مذكراً أو مؤنثاً أو مفرداً أو مثنى أو جمعاً وتتوخى النظر في ربط الأجزاء في الجملة وتقسيم العبارة إلى جمل وترتيبها وتبعيتها الوظيفية وأضرب الوصل والفصل وسماه القدامى: النظم وهو الذي أطلق عليه الغربيون في العصر

الحديث [Syntax]، وهو مبنى على ثلاثة علوم: النظم التعليمي، والنظم التاريخي والنظم المقارن^(٢٨).

الأول: يدرس قواعد النظم في اللغة من ناحية تنسيقها وترتيبها بهدف تعلمها وتعليمها والحذو حذوها في المحادثة والكتابة وهو المدرج ضمنه بعض أبواب علم النحو وعلم المعاني في اللغة العربية.

الثاني: النظم التاريخي الذي يتولى تتبع قواعد التنظيم في لغة معينة ويقوم بتحليلها تحليلًا تاريخيًا.

الثالث: النظم المقارن الذي يدرس قواعد التنظيم دراسة تحليلية تاريخية مقارنة سواء بين عناصر لغة معينة أم بين كلمات لغات من أصل واحد. وهكذا فالنظم يقوم على قواعد تتوزع بين الضوابط التعليمية أو التاريخية أو المقارنة.

والقداامي عنوا بدراسة الأسلوب الذي ربطوه بالسياق من خبري وطلبي وإنشائي بخاصة حين ربطوه ببحث تصنيفهم للجملة التي بنوا أضر بها على ثلاث منطلقات: الأول: المنطلق الوظيفي العام وأدرجوا فيه أن الكلام خبر وإنشاء وطلب. الثاني: ما تبدأ به الجملة من مفردات فإن صدرت بفعل فهي فعلية وإن صدرت باسم اسمية وإن بدأت بظرف فهي ظرفية وإن صدرت بشرط كانت شرطية؛ قال أبو على الفارسي: «وأما الجملة التي تكون خبرًا فعلى أربعة أضرب: الأول: أن تكون مركبة من فعل وفاعل، والثاني: أن تكون مركبة من ابتداء وخبر، والثالث: أن تكون شرطًا وجزاء، والرابع: أن تكون ظرفًا». ^(٢٩)

فأنواع الجملة عند أبي على الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) والزنجشري (ت ٥٣٨هـ) أربعة. أما ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) فرآها ثلاثة أصناف^(٣٠): فعلية واسمية وظرفية. حذف الشرطية؛ لأن الشرط قرين

الأفعال ولصيقها وعلى هذا الأساس عدّ هذا الصنف من قبيل الجملة الفعلية، لكنه استبقى الجملة الشرطية واشترط لها الاعتماد على النفى أو على الاستفهام نحو: ما عندى مال، أفى الدار ضيف ؟ على أساس أن النفى والاستفهام يرقيان بالظرف والجار والمجرور إلى سياق الفعل أو إلى مقامه؛ فهما بهذا التعليل والاعتماد كما لو أنها ينوبان عن الفعل؛ فإن كان الأمر كما ذهب إليه فى تفسيره: فلم لا ندرج الجملة الظرفية ضمن صنف الجملة الفعلية ؟ وهذا يحيلنا إلى رأى عبد القاهر الجرجانى الذى استدرك التصنيف وحصره فى أن الجملة فى الحقيقة ضربان: فعلية واسمية.^(٣١) وبهذا يتأكد الترجيح فى رأى عبد القاهر الجرجانى.

والواقع أن آلية التأسيس فى التصنيف وجهها عبد القاهر الجرجانى فى إطار تحديد أنواع الجملة إلى ربط البنى اللغوية الثابتة بالسياق أى بالبنى المتحركة وهى الحمولة الدلالية التى تحتويها اللغة فى الاستعمال بحسب المقامات المختلفة، ونريد التنصيص عليها كما ذكرها، فقد وجه إلى معرفة: «الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم وبينه إذا كان بالفعل هو فرق لطيف تمس الحاجة فى علم البلاغة إليه، وبيانه أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضى تجدد شئاً بعد شىء. وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضى تجدد المعنى المثبت به شئاً بعد شىء فإذا قلت: زيد منطلق فقد أثبت الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شئاً فشيئاً بل يكون المعنى فيه كالمعنى فى قولك: زيد طويل وعمره قصير. فكما لا يقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث بل توجههما وتثبتهما فقط وتقضى بوجودهما على الإطلاق كذلك لا تتعرض فى قولك: زيد منطلق لأكثر من إثباته لزيد. وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك فإذا قلت: زيد ها هو ذا ينطلق، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً وجعلته يزاوله ويزجيه» يواصل توضيحه فيستشهد لاتصاف المسند بالمسند إليه فى هذا بـ:

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا *** لكن يمر علينا وهو منطلق

قائلاً: «هذا هو الحسن اللائق بالمعنى ولو قلته بالفعل: لكن يمر عليها وهو ينطلق: لم يحسن». ثم قال في عدم صلاح وقوع أحدهما موقع الآخر: «انظر إلى قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بَسِطَ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾^(٣٢) فإن أحداً لا يشك في امتناع الفعل ههنا، وإن قولنا: كلبهم يبسط ذراعيه: لا يؤدي الغرض وليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضى مزاولة وتجدد الصفة في الوقت ويقتضى الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وترجية فعل ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً»^(٣٣).

وقد تعرض أبو حيان الأندلسي (ت ٧٥٤هـ) إلى السبر المضمونى الكامن في التأليف بين البنية الثابتة في التركيب والبنية الدلالية في مسألة ثبات اتصاف المسند بالمسند إليه بأن يكون المسند اسماً وتجدد اتصافه بالنسبة للمسند إليه وذلك حين يكون المسند فعلاً، وعلى هذا فالجملتان: [عم الخير، الخير عم] كلاهما جملة فعلية على الأساس السالف، وتقديم المسند إليه في الثانية لا يغير من فعليتها في هذا المنظور، وإنما قدم لغرض بلاغى هو التوكيد بسبب الالتباس الحاصل في ذهن المخاطب الذى فهمه المتكلم فلجأ إلى أسلوب جديد بالتركيز على عنصر اللبس من خلال التقديم تحقيقاً لغرض الإفهام والتبليغ على سبيل التوكيد. أما ثبات اتصاف المسند بالمسند إليه فواضح. ويمكن أن نقف على تكريس هذه الآلية في تصنيف الجملة من خلال قوله عند تحليله قوله تعالى: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٣٤) قال: وكانت هذه الجملة ابتدائية ليشمل الكلام الإسنادين إسناد الجملة الفعلية وإسناد الجملة الابتدائية فيكون ذلك أكد؛ لأن الفعلية تدل على التجدد والحدوث والاسمية على الثبوت» ثم قال: «وكان تقديم الفعلية أولى؛ لأن فيها أن ذلك قد وقع وفرغ منه»^(٣٥).

وهذا تمثل وإدراك مدقق لآلية التأليف في التحليل اللغوى لآلية النظم في الكلام من القدامى يبرز صلة المبنى الظاهر بالمبنى الدلالى الكامن وراء الأداء اللغوى يكشف سلطة النحو وقواعديته النظرية في إخراج اللفظ من مخزونه المعجمى إلى

أدائه في خضم المعنى والدلالة وهى سلطة تتسم أو قل تحظى بأولوية ارتكازية في صياغة آلية النظم قبل تأثير البلاغة إن لم نقل بتساوقهما وتفاعلهما. وينبذ هذا الإدراك إلى وعى الغرض من استعمال اللغة بوصفها وظيفة للتفكير والاتصال تعبر عن المعلومات والشعور والأمر والنهى فى البنية الصوتية اللغوية قصد إيصالها إلى الآخرين، يؤدى فقدانها فى الكلام إلى تحوله مجرد أصوات تحسها الأسماع وهى خالية من أية دلالة. ومن ثمة تبدو وهذه الوظيفية متساوقة بسمة جمالية لا تلبث أن تتشكل وتتغرز وترسخ مهاراتها وفنيات آلياتها فى البيان اللغوى وهو الملحوظ فى العربية بنزول القرآن الكريم فى قوله تعالى: ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾^(٣٦) وقوله سبحانه: ﴿لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾^(٣٧) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ كدليل على بلوغ العربية آنئذ مرحلة متطورة إحكاماً وسبكاً وتوظيفاً لأنها من هذا المنطلق المشرف لها فى الوحي مبنية على أدق المعانى بمفرداتها وكمال بنيتها الوظيفية وبنيتها الجمالية التى تعبق فى فضاء رحب ثرى بالتشبيهات والاستعارات والكنائيات. فهل يصح أن نتصور مستعملى اللغة العربية آنئذ خارج هذا المستوى والنضج والدقة التى أنزل بها الوحي مع فارق سمة الإعجاز فى القرآن الكريم وما هو عليه فى أداء العرب يومئذ؟ ولنا أن نتصور بعدئذ مستوى إدراك النحاة وتالى وعى العلماء لهذا المستوى من التوظيف اللغوى وكيف وجه القرآن الفكر والعقل فى سياقه إلى مكان لا تخصى فيه وإلى مراتب معرفية كثيرة.

إن البحث فى مجال الكلمة يستلزم النظر فى الألفاظ والبنية النحوية من ناحية تعلق تعلقها وهى خدمتها للمعانى وبأن المعانى هى التى تتحكم فى سياستها إذ الألفاظ خدم للمعانى. ولا ريب فى أنه إذا نسى مستعمل اللغة عند القول أنه إنما ليين فإن لغته تفقد أهميتها فى التواصل والتبليغ وتفرغ من غائية استعمالها الوظيفية، وهذا يطرح مسألة الانتقائية الوظيفية على مستويات الأصوات والصيغ والجمل والمركبات الاسمية أو الفعلية وغيرها. وهى آليات توظف فى تأدية المعنى المراد من مستعمل اللغة فى المقامات المختلفة بالدقة المنشودة التى تزيدها الأدوات البيانية

تدقيقاً فتؤازرها على الإيصال النافذ السريع الأدق من طريق آلية الفكر وهى اللغة طبعاً بما تمتاز فيه من صور وخيالات يسبكها المستعمل فى قالب لغوى متناغم متماسك.^(٣٨)

ويمكن القول - مما سلف - بأن عبد القاهر الجرجاني هو الذى قد اهتدى إلى ابتكار الآلية اللغوية والمفهومية التى ساعدته على اكتشاف الدلالة وصور انكشافها فى الكلام بدقة لم يسبق إليها أويتجاوزه فيها لاحق تدقيقاً وتحديداً فى إطار توزيع أجزاء الكلام وترتيب عناصر الجملة فى نسق ملتحم مرتصف متفاعل بسياق الخطاب لي طرح إمكانية أن تكون آلية اللغة قائمة على توفير أدواتى لفظى^(٣٩) يربط عناصر الكلم بعضه ببعضه عند الإبلاغ، وهى آلية تضم هذه العلاقات والروابط المتحركة فى تنوعها ونمطيتها؛ لأنها تعتمد التغير الحاصل على الحروف الإعرابية أو ما يسمى حديثاً [فونيم الحركة الإعرابية] وبهذا يصبح الإعراب نائباً عن القرائن الكاشفة لطبيعة العلاقات التى تربط الكلمات أو عناصر الكلم وهى متعلقة بالأحداث فى الواقع^(٤٠) وهذا يحيلنا إلى أن الدلالة ليست فى الألفاظ ولا فى التركيب وإنما فى آليات الترابط والتعلق الذى يجمع أجزاء الكلام المتناسق الذى ليس بالإمكان تصوره إلا فى القلعة المرجعية للنحو.

ج - الإعراب:

اهتم النحاة بالعلامات الإعرابية اهتماماً فائقاً حتى سمو النحو علم الإعراب وهو فى الحقيقة جزء مهم من النحو لكن ليس هو النحو كله. وقد سمو النحو علم الإعراب؛ لأنهم رأوا هذه العلامات تساعد على فهم العلاقات والفصل بين المعانى النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة فجعلوا الإعراب منطلقاً للدرس النحوى وانحصر جهدهم أو كاد فى هذا المجال ولعل هذا ما يلتمس من اللحن الواردة فى الروايات المنسوبة لأبى الأسود الدؤلى (ت ٦٩ هـ)^(٤١) أو هؤلاء القوم القادمين إلى زياد بن أبيه^(٤٢) أو فيما روى عن عمر بن الخطاب التى اختصت كلها بضبط أواخر الكلمات وهو الإعراب، ولم تختص ببنية الكلمة أو بتصريفها أو

بوضعها في البنية أو بوضعها بالنسبة للأجزاء الأخرى من الجملة أو وضعها من حيث تعريفها أو تنكيرها، فترتب على ذلك أن صار (الإعراب) محور الدراسات النحوية^(٤٣). وهو وإن كان يمثل جزءاً مهماً من النحو إلا أنه ليس هو النحو كله كما أسلفنا. وقد نص بعض النحاة أن الكلمات خارج التركيب لا توصف ببناء ولا بإعراب؛ لأنها لا تستحق هذا الحكم إلا وهى في تركيب، فيكون وجودها وفق ما تعورف عليه موجباً للإعراب^(٤٤) ويقصد النحاة بموجب الإعراب "المعاني" التي تتعاقب على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والإضافة وهى معان نحوية لا معجمية.

ويوضح الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في هذا الإطار أن المبتدأ والخبر "هما الاسمان المجردان للإنسان نحو قولك: زيدٌ منطلقٌ، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي كان وإن وظن وأخواتها (...) لأنها لو جردا لا للإنسان لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعت بها غير معربة؛ لأن الإعراب لا يُستحق إلا بعد العقد والتركيب"^(٤٥) يدل هذا التبيين على أنه إذا نقد الترابط بين عنصري التركيب "العلم / نافع، وجردا من العوامل لا للإنسان صارا عنصريين منفصلين كلاً على حدة بغير معنى نحوي، وهذا يقود إلى عدم ظهور علامة إعرابية بآخر كل عنصر منهما وذلك لأن العلامة الإعرابية علامة للمعنى ولللباب النحوي وهو مما لا يتحقق في حال انفصالهما. وقد قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) في هذا السياق: "ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها، فلا تقول: "خرج زيدٌ": لتعلمه (معنى خرج)، في اللغة ومعنى (زيد)، كيف ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف؟. ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم، ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل كلاماً، وكنت لو قلت: "خرج" ولم تأت باسم ولا قدرت فيه ضمير الشيء، أو قلت: زيد: ولم تأت بفعل ولا اسم آخر ولم تضمره في نفسك... كان ذلك وصوتا تصوته سواء، فاعرفه"^(٤٦).

أقر بعض النحاة أن يكون التركيب مع العامل و بأنه لا استغناء على العامل النحوى فى فهم النص اللغوى وبينوا أن فى وجود التركيب وجود حكمى البناء والإعراب فلا بناء ولا إعراب للكلمات خارج التركيب ومن هنا كان الكلام المفيد بين المتكلم والمخاطب فى إطار السياق هو موجب الإعراب، وهم قد قصدوا بموجب الإعراب تلك المعانى النحوية التى تتوارد على الاسم الواحد فى نسق الجملة التامة أو الكلام المفيد كالفاعلية والمفعولية والإضافة التى هى معانٍ نحوية لا معجمية^(٤٧) تتحقق ضمن عملية الإسناد^(٤٨) وهو ما يمكن فهمه مما ذهب إليه الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) من أن المبتدأ والخبر اسمان "مجردان للإسناد والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التى هى كان وأن وحسبت وأخواتها (...). وإنما اشترط فى التجريد أن يكون من أجل الإسناد لأنها لو جردا لا للإسناد لكانا فى حكم الأصوات التى حقها أن ينعت بها غير معربة؛ لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب وكونها مجردين للإسناد هو رافعها؛ لأنه معنى قد تناولها معاً تناولاً واحداً من حيث إن الإسناد لا يأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه".^(٤٩)

إن فى اشتراط النحاة القدامى التركيب إلى العامل دليلاً على أن العامل عندهم محور العلاقات بين الكلمات وبأنه مولد الحركة بين عناصر الكلام ينجر عن تغييره تغيير عن حركات وأواخر الكلمات أو فى اللواصق فى حالات أخرى مثل التثنية والجمع والأسماء الخمسة^(٥٠) لكنهم لاحظوا أن العلاقة بين العامل (كاسم أو فعل أو حرف) وما يقتضيه من حركات إعرابية (رفع وجر ونصب) ليس مطرداً، وهو ما أورده الصبان^(٥١) فى حاشيته حين علق على مقتضى العامل ومعنى الإعراب: "مقتضى العامل أى مطلوبه فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والإضافة العامة لما فى الحرف" ثم قال: "والإعراب الذى يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر" إلى أن قال: "لكن هذا التعريف يقتضى اطراد وجود الثلاثة أعنى

المقتضى والإعراب والعامل" ثم قال: "و ليس كذلك بل هو أغلبى فقط لعدم تحقق المقتضى في نحو: لم يضرب زيد".^(٥٢)

وإذا كان النحاة قد عدوا التغير الذى يلحق أواخر الكلمات دالاً على المعانى النحوية التى تعتور الأسماء والأفعال المضارعة فإنهم أدركوا الارتباط بين العامل والمقتضى للإعراب وتغير أواخر الكلمات (حركة الحرف الذى تلحقه الحركة الإعرابية) بأنه ليس مطرداً كما ذكرنا آنفاً.

ونحن إن تأملنا الجمل التالية :

- أ- البحر هادئٌ.
- ب- إن البحرَ هادئٌ.
- ج- كان البحرُ هادئاً
- د- ظننت البحرَ هادئاً

نلاحظ :

- ١- اختلاف العلامات الإعرابية لاختلاف العوامل في كل جملة كما تصوره النحاة في نواسخ المبتدأ والخبر.
 - ٢- العلاقة بين كلمتى (البحر) و(هادئ) علاقة ثابتة أساسها الإسناد.
 - ٣- فإن كان الاختلاف ملاحظاً بينها فإنه يكمن في جهات الإسناد و يتضح ذلك كما يلي:
- في جملة (أ) الإسناد مطلق
 - في جملة (ب) الإسناد مؤكد
 - في جملة (ج) الإسناد مقيد بزمن ماض باعتبار (كان) عنصراً لغوياً دالاً على الزمن و ذلك عند خلوه من الدلالة على الحدث.
 - في جملة (د) الإسناد مشكوك فيه^(٥٣).

ولعله بمقدورنا أن نفهم أن العامل هو المؤثر في تغيير العلاقات بين الكلمات وهو الذى يضيف الجديد إلى هذه العلاقات ويؤثر في تشكيل المعانى النحوية. وقد ذكر الوراق (ت ٣٨١ هـ) أن الإعراب "لإفادة المعنى وهو زيادة على الاسم" ^(٥٤)، ويظهر تأثير العامل في تغيير العلاقات بين أجزاء الجملة التامة المفيدة في قول الرضى: "إن العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضى للإعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضاف إليه العمدة أو الفضلة" ^(٥٥) وربما هذا هو الذى جعل النحاة يعدون الفعل أصلاً في العمل ثم حملت عليه الأسماء ^(٥٦) والحروف العاملة وذلك لشبهها بالفعل أو لأنها تتضمن معناه أو لاختصاصها. وقد يكونوا رأوا علاقات أسماء كثيرة ترجع في أصلها إلى الفعل لاقتضاء أمور عديدة: كفاعل يقوم به، أو مفعول يقوم عليه، ومكان وزمان يتم فيها، أو قد يقتضى ما يظهر أو يبين درجة الحدث ونوعه أو سببه، وعلى هذا ذهبوا إلى: أن الفعل يعمل في الفاعل والمفعول به والظرف والمفعول المطلق بأنواعه والمفعول لأجله، و في الحال، أما الجار والمجرور فمتعلق بالفعل أو بما يشبه الفعل، أو بما يفهم معنى الفعل أو شبهه، ثم إن العامل في المتبوع عندهم هو العامل في التابع نحو: مررت بزيد وعمرو، ورأيتُ زيداً وعمراً سواء كان التابع معطوفاً أم نعتاً أم توكيداً. أما البدل فبنية تكرار العامل. ^(٥٧)

ويتعلق بالمشتقات ما يتعلق بالفعل لشبهها به في الدلالة على الحدث ولأنه يحل محلها وينسحب هذا على المصدر في عمله عمل فعله نحو: الطالب المجد منجز بحثه. فاسم الفاعل (منجز) يعمل عمل الفعل المشتق منه وهو مزيد الثلاثى (أنجز)، ومثله المصدر في عمل فعله مثل: ضرباً اللص، أى أضرب اللص. ^(٥٨)

وهكذا فعلامات الإعراب تشير إلى هذه المعانى النحوية التى ربطوها بالعامل مباشرة وعلى هذا الفهم صار العامل محوراً للعلاقات في اقتضائه الفاعلية والمفعولية والإضافة، ومن ثمة قالوا في تعريف الإعراب الذى عدوه من العلوم الجليلة التى خص بها العرب: "من العلوم الجليلة التى خصت بها العرب: الإعراب الذى هو

الفارق بين المعانى المتكافئة فى اللفظ به يعرف الخبر الذى هو أصل الكلام و لولاه ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعت ولا تعجب من استفهام".^(٥٩)

أو كما عرفه ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): « ما جىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وهو فى الاسم أصل لوجوب قبوله بصيغة واحدة معانٍ مختلفة والفعل والحرف ليسا كذلك فبنينا إلا المضارع فإنه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له فأعرب ما لم تتصل به نون توكيد أو إناث » ثم شرحه فقال: « وهو عند المحققين من النحويين عبارة عن المفعول آخر الكلمة مبيناً المعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما ».^(٦٠)

وعلى الرغم من أن بعضهم قد عاب على النحويين ربط المعانى النحوية بالعلامات الإعرابية كما صرح بذلك قطرب المستنير (ت ٢٠٦ هـ): "لم يعرب الكلام للدالة على المعانى والفرق بين بعضها وبعض..."^(٦١).

وقد ربط غيره من النحاة بين المعانى النحوية والعلامات الإعرابية وذلك بعد اختصارها فى ثلاثة وجوه أو ثلاثة معانٍ للإعراب: "فجعل من الرفع والنصب والجر كلاً دالاً على معنى: الرفع علم الفاعلية وملحقاتها (المبتدأ والخبر وخبر إن وأخواتها ولا النافية للجنس واسم كان واسم [ما] ولا [لا] المشبهتين بليس).

والنصب دليل على المفعولية الموزعة على خمسة أضرب: المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له وملحقاته: (الحال والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر فى باب كان والاسم فى باب إن والمنصوب بلا لنفى الجنس، وخبر ما ولا المشبهتين بليس).

والجر علم الإضافة. أما التوابع فهى فى رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات".^(٦٢)

بيد أن النحاة فرقوا فى هذا السياق بين أوجه الإعراب وعلامات الإعراب، فقد قصدوا بأوجه الإعراب الحالات الإعرابية أو المواقع التى تقع فيها الكلمات وذلك

كأن تكون الكلمة في موقع الفاعلية أو المفعولية أو المضاف إليه. فالمواقع أو الحالات الإعرابية ذات طابع ذهني اعتباري. أما العلامة الإعرابية فأمر لفظي.

ومن خلال هذا هل يمكن أن يكون تحديد المعنى موقوفًا على العلامات الإعرابية؟ إن الواقع فيما يبدو غير ذلك إذ لا بد مع العلامة الإعرابية من قرائن أخرى تتضافر وتتعاقد لبيان ذلك المعنى والإرشاد إلى العلاقات التي تحكم الكلمات في تركيب ما.^(٦٣) وتلك القرائن موزعة ما بين المعنوية واللفظية فالتخصيص قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها مثلاً قرائن معنوية أخص مثل التعدية للمفعول به، والغائية للمفعول لأجله والمضارع، والمعية للمفعول معه، والمضارع بعد الواو، والظرفية للمفعول فيه والتحديد والتوكيد للمفعول المطلق والملابسة للحال والتفسير للتمييز.

أما القرائن اللفظية في السياق فتمثلة في الصيغة والربط، والأداة، والرتبة، والمطابقة والمعنى الذي لا يتوقف إبرازه وإجلاؤه على المستوى الوظيفي (الصوتي والصرفي والنحوي) أو على المستوى المعجمي وحدهما لأنها بذلك يمداننا بـ "معنى المقال" لا غير، وبالتالي فهو فارغ من محتواه الاجتماعي والتاريخي ومعزول عما يحيط بالنص من ملابسات الحال ومقتضياته.^(٦٤)

المحصلة:

بنى العلماء العرب آلية التأليف في كلامهم بالتأسيس على:

- أ - مراعاة المعنى.
 - ب - النظر في مدى صحة استقامة الشكل وعلاقته بالدلالة.
 - ت - مراعاة الضغوط التي تمارس على عناصر الكلم بالتركيب.
 - ث - الرجوع إلى الأصول المقدرة [في البنية المعنوية العميقة]
- تمثل آراء النحاة القدامى في ميدان المنهج والتأليف على مستويات: الصوت والصرف والنحو [في التقديم والحذف والزيادة وضغوط التعلق والتأليف]

واللهجات العربية وخصائصها من أكثر الإسهامات البحثية عمقًا وإدراكًا لأنظمة اللغة وآلياتها.

- أسس العلماء بأن لا يحلل الكلام في اللغة إلا بعد فهم المعنى أولاً؛ لأن الإعراب عندهم: [فرع المعنى] أى أنه وسيلة من وسائل المعنى؛ فهو جزء من كل وهذا الكل إنما هو النحو المحور الأساس في اللغة، آلية لمعرفة المعانى في التركيب وركيزة لإدراك أبوابها وتحديد قوانين ارتباطها بغيرها من العناصر في نطاق الجملة وكيفية اتئلافها مع غيرها في نطاق النص وفي إطار مراعاة السياق.

- اهتم النحاة في ثانياً بحث النظم - في مرحلة - بالتركيز على تبرير الحركة الإعرابية أكثر من عنايتهم بالمعنى فالإعراب يشير عندهم إلى معانٍ ربطوها بالعامل؛ لذا صار العامل عندهم محور العلاقات في اقتضائه الفاعلية والمفعولية والإضافة وهو أمانة على المعنى وإحدى خاصيات اللغة العربية، ولسنا من المتحمسين للانتقادات المجحفة المركزة عليها؛ لأنه يعوزها النظر الرصين ونعتقد بأن فكرة العامل تنظير ذو غاية تعليمية وتعزز واقعاً لغوياً لا سبيل إلى إنكاره.

- إن إسهامات الدرس اللغوى العربى بعامة والتفادات النظمية بخاصة قد أبهرت العلماء الغربيين حين اطلعوا على نظام الأصوات والتركيب في العربية مما تركه الخليل وسيبويه والفارابى وابن سناء وابن جنى والجرجاني بخاصة.

- اهتم النحاة في بحث التركيب والمعنى بمسألة الترتيب بين عناصر الكلم وبتعلقها بعضها ببعض وبالإضافة والحذف وبما في الأصوات والمقاطع من التنغيم الذى عرف عند الغربيين: وهو لا يكون في الجملة إلا بمعنى intonation .

- التفت النحاة في آليات التأليف بالكلام إلى ضرورة مراعاة علاقة المتكلم بالسياق الاجتماعى والمقام ومقتضى الحال والمكان ومستوى الإدراك.

- تعتمد مستويات اللغة [الصوتية والصرفية والنحوية] في التعلق والتأليف

على بعضها البعض، إذ يعتمد النحو في فهم المعنى على الصرف ويعتمد الصرف بدوره في دلالة الصيغة على الدراية بعلم الأصوات. فثمة علاقة عضوية بين الكلمات والمباني في الصرف بالنظر إلى التجرد مثلاً والزيادة وفكرة الغائب والمخاطب ومعنى الاسمية المقابلة لمعنى الفعلية.. وغيرها ومجالها الصرف. أما النحو ففي نظامه معانى كالذى يتسم به الإسناد من نفي واستفهام وشرط وتوكيد وطلب ودعاء.. وغيرها.

- لقد بين النحاة القدامى الحاجة المعرفية التى استدعاها زمانهم وأثروا فى توجيه الباحثين اللاحقين إلى مزيد من التدقيق والتحديد وإلى إضافات مفيدة مولدة عن إبداعهم ومشتقة من نظرهم.

الهوامش

(*) نشرت هذه الدراسة بمجلة اللسانيات واللغة العربية، مجلة محكمة يصدرها مخبر اللسانيات واللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة عنابة - الجزائر: العدد الثالث، جوان ٢٠٠٧م، ص ٥٤.

١ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج ١، ص ٤٧، ٤٨، قال الأشموني: "بيان مقتضى العامل أى مطلوبه فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والإضافة العامة لما فى الحرف والإعراب الذى يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر" ثم قال: "ولكن هذا التعريف يقتضى اطراد وجود الثلاثة أعنى المقتضى والإعراب والعامل مع كل معرب وليس كذلك بل هو أغلبى فقط لعدم تحقق المقتضى فى نحو لم يضرب زيد وخرج بهذا القيد حركة البناء والنقل والإتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين وسكون البناء وحرفه وحذفه وسكون الوقف والإدغام والتخفيف ثم إن فسر العامل بما فسر به ابن الحاجب: وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب لزم الدور كما قاله اسم لأخذ الإعراب فى تعريف العامل وأخذ العامل فى تعريف الإعراب.

٢ - انظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص ٩٤، وما بعدها.

٣ - الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجليل، بيروت ط ١، ج ١، ص ١٢.

٤ - الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية (د.ت)، ج ١، ص ٢٥،
انظر ابن الحاجب، كتاب الأمالي النحوية، تحقيق د. عدنان صالح مصطفى، دار
الثقافة، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ١، ص ٢٢، ٢٣ قطر،
١٩٨٦ م، ص ٢٠١، ٢٠٢.

٥ - م ن، ج ١، ص ١٧.

٦ - "الإسناد نسبة فلا يقوم إلا بشيئين: مسند و مسند إليه لا بأكثر وهما إما كلمتان
أو ما في حكمهما في قبول إسناده أو الإسناد إليه فلذلك اقتصر على كلمتين"
أهـ. حاشية الصبيان على شرح الأشموني، ج ١، ص ٢٤.

و عرفه د. مهدي المخزومي: "الإسناد عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند
إليه" ومثل له بإسناد الهبوب إلى النسيم: هب النسيم: في النحو العربي، نقد
وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦ م، ص ٣١.

٧ - انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ١، ص ٢٣، ٢٤. وكذا د. محمد
إبراهيم عبادة، الجملة العربية - دراسة لغوية نحوية - منشأة المعارف،
الإسكندرية ١٩٨٨، ص ١١، عن حاشية يس على التصريح ١: ٢٢.

٨ - م ن، ص ١٢.

٩ - م ن، ص ١٢.

١٠ - الفعلان: يكاد - يتجاوز. الأسماء: العرب، واو الجماعة المتصل بالفعل -
الخلاف، والضمير المضاف إليه.

١١ - انظر، د. محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص ١٢.

١٢ - انظر، د. مهدي المخزومي، في النحو العربي - نقد وتوجيه - دار الرائد
العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦ م، ص ٢٢٦.

١٣ - دلائل الإعجاز، (وقف على تصحيح طبعه وعلق حواشيه)، السيد محمد
رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨ م، ص ٣٥٩، ص ق، ر، انظر د.
محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص ١٣.

- ١٤- ابن هشام الأنصارى (ت ٧٦١ هـ)، التوضيح، مطبعة الراجحي، ١٣١٢ هـ، ج ١، ص ٢٢.
- ١٥- دلائل الإعجاز، ص ٣١٦، ٣١٧.
- ١٦- م ن، ص: ق، ر.
- ١٧- انظر د. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها على القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ١٩٨٣ م، ص ٨٣، ٨٤.
- ١٨- انظر، دلائل الإعجاز، مقدمة المؤلف: ص، ق، ر.
- ١٩- النساء: ١٤
- ٢٠- انظر م ن، ق، ر.
- ٢١- يونس: من الآية ٧١
- ٢٢- الكتاب، ج ١، ص ٢٩٧.
- قال السيرافي (ت ٣٦٨ هـ): " مذهب سيويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل؛ لأنها بمعنى مع، وهى الواو يتقاربان فإنهما جميعاً يفيدان الانضمام فأقاموا الواو مقام مع لأنها أخف في اللفظ، و جعلوا الإعراب الذى كان في مع في الاسم الذى بعد الواو لأنها حرف كما فعلوا في المستثنى بإلا فأظهروا الإعراب فيما بعدها." ثم أضاف بأن الزجاج خالف هذا فقال: "إن النصب في هذا الباب بإضمار فعل، كأنه قال: ما صنعت ولا بست أباك. وزعم أن ذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل في المفعول وبينهما الواو." الكتاب، ج ١، ص ٢٩٧ هامش ٢.
- ٢٣- الكتاب، ج ١، ص ١٣.
- ٢٤- الخصائص، ج ١، ص ١٠٩، ص ١١٠، وانظر السعيد شنوكة، التعليل النحوى في شرح ابن يعيش للمفصل (رسالة ماجستير مخطوط جامعة باجي مختار عنابة ١٩٩٤)، ص ٤.

- ٢٥ - شرح الأشموني، ج ١، ص ١٤٣.
- ٢٦ - انظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مقدمة المؤلف: ش.
- ٢٧ - انظر الكتاب، ج ٢، ص ١٨٢، ١٨٣، وكذا السيرافي، الكتاب، ج ٢، ص ١٨٢ هامش ١.
- ٢٨ - انظر د. علي عبد الواحد وافي، علم اللغة دار نهضة مصر، ط ٩، القاهرة، ص ١٩٥.
- ٢٩ - عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج ١، ص ٢٧٥.
- ٣٠ - انظر مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت ط ١، ١٩٩١، ج ١ ص ٧.
- ٣١ - عبد القاهر الجرجاني المقتصد في شرح الإيضاح، ج ١، ص ٢٧٧.
- ٣٢ - الكهف: ١٨.
- دلائل الإعجاز، تصحيح الشيخ محمد عبده، وقف على تصحيح طبعه وعلق على حواشيه السيد محمد
- ٣٣ - رشيد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت ١٩٧٨ م، ص ١٣٣، ١٣٤.
- ٣٤ - البقرة: ٧.
- ٣٥ - البحر المحيط في التفسير طبعة جديدة بعناية محمد صدقي جميل، دار الفكر، بيروت ١٩٩٢ م، ج ١ ص ٨١.
- ٣٦ - النحل: ١٠٣.
- ٣٧ - الشعراء: ١٩٥.
- ٣٨ - انظر د. محمد شحرور، الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، سينا للنشر، دمشق ط ٢، ١٩٩٠ م.
- ٣٩ - انظر د. عبد السلام المسدي العربية والإعراب، مركز النشر الجامعي، تونس، ٢٠٠٣ م، ص ٧٠.

٤٠ - انظر م ن، ص ٧٢.

٤١ - ملخص هذه الروايات بحسب إجماع العلماء:

أ- أن الإمام على (رضي الله عنه) المؤسس الأول لعلم النحو المشتمل على فنى الإعراب والتصريف.

ب- ذكر ابن سلام الجمحي (ت ١٣١ هـ) أن أبا الأسود الدؤلى أول من أسس العربية وفتح بابها.

ج- وحسب ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) أن أبا الأسود الدؤلى أول من عمل كتابًا فى النحو.

د- وحسب المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ذكر أن أبا الأسود الدؤلى قال "بأنه تلقاه عن على بن أبى طالب".

هـ- وحسب ابن الأنبارى (ت ٥٧٧ هـ) أن الإمام عليًا وضع للناس ما يرجعون إليه و يعتمدون عليه (فى رقعة) ثم قال لأبى الأسود بعد أن ألقى له الرقعة: (أنح هذا النحو) وبذلك سمي: "علم النحو".

و- ويؤكد القفطى (ت ٦٤٦ هـ) بأنه رأى فى مصر بأيدي الوراقين جزءًا فيه من أبواب النحو يجمعون على أنها مقدمة لعلى بن أبى طالب التى أخذها منه أبو الأسود الدؤلى: انظر د. عصام نور الدين، نشأة النحو العربى، بحث منشور فى مجلة: دراسات عربية، العدد ٥، مارس ١٩٨٨، ص ٣٩ وما بعدها.

٤٢ - انظر، د. أحمد مختار عمر، البحث اللغوى عند العرب، ط ٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٨٢ وما بعدها.

٤٣ - انظر د. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب فى النحو العربى، ص ١٧، ١٨.

٤٤ - انظر شرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، ج ١، ص ٢٩ هامش ١ و د. محمد إبراهيم، عبادة، الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ٢١.

٤٥ - المفصل في علم العربية، دار الجليل، بيروت ط ١، ٢٠٠٣، ص و ما بعدها.

٤٦ - دلائل الإعجاز، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ص ٣١٥ - ٣١٦

٤٧ - انظر الرضى الاسترأبادى، شرح الكافية، دار الكتاب العلمية، بيروت، الطبعة العثمانية، ١٣١٠ هـ، ١: ١٧.

٤٨ - الإسناد عملية ذهنية تربط المسند بالمسند إليه: فالكلام التام المفيد يتركب من ثلاثة عناصر أساسية: المسند - المسند إليه - الإسناد فقولك: عاد المهاجر كلام تام، وجملته مفيدة، يصح السكوت عليها لأنها تعبر عن صورة كاملة تامة في الذهن وهى تتألف من المسند وهو (عاد) والمسند إليه وهو (المهاجر). والإسناد وهو عملية إسناد العودة إلى المهاجر وقد رأى بعض الدارسين أن اللغات الهندوأوروبية قد اشتملت على اللفظ الدال على (الإسناد) كلفظ (أست) فى الفارسية، ولفظ (is) فى الانجليزية، ولفظ (est) فى الفرنسية، ولفظ (ist) فى الألمانية. أما فى اللغة العربية فرجح الدارسون لفظ (الكيونة) "يكون" وذلك فى الاستعمالات القديمة ثم ذكروا لفظ زال عن الاستعمال واستدلوا على وجوده قديماً بالبيت العرى.

أنت - تكون - ماجد نبيل إذا تهب شمال بليل

ذاهبين إلى أن "تكون" فى البيت زائدة لكونها لم تجر جريان (كان) التى ترفع الاسم وتنصب الخبر. فعدوها على سبيل الترجيح فعل الكيونة الدال على الإسناد. ثم استغنت اللغة العربية عن فعل الكيونة واستعاضت عنه بالاستعمال الضمير (هو) الذى يطلق عليه البصريون (الأفضل) ويسميه الكوفيون (العماد) وذلك فى الجمل الاسمية التى يكون المسند إليه والمسند فيها معرفة نحو: الدين المعاملة دفعا للبس النعتية فيعتمد الضمير لإزالة هذا اللبس: الدين (هو) المعاملة، فعد بذلك تنصيحا على لفظ الإسناد. جاء فى القرآن الكريم ﴿وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾.

ثم بينوا أن أكثر الحالات الدالة على الإسناد ما ألحق المسند إليه و هو الحركة العصبية على حرف الإعراب في لفظ (المهاجر) بالجملة (عاد المهاجر) وهذه الحركة دليل على أن الاسم مسند إليه، انظر د. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦ م، ص ٣١، وما بعدها.

٤٩ - ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت)، ج ١، ص ٨٣.

٥٠ - انظر د. محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص ٢٢.

٥١ - هو محمد بن علي الصبان من علماء الأزهر له حاشية على (السلم) في المنطق وله أرجوزة في العروض مع شرحها، وله حاشية على شرح الأشموني (توفي في حدود ٩٠٠ هـ) على الألفية في النحو وغيرها. توفي الصبان سنة ١٢٠٧ هـ. انظر، محمد فريد وجدى، دائرة المعارف الإسلامية، دار المعرفة بيروت، ط ٣، ج ٥، ص ٤٣٩ (صبا).

والأشموني هو علي بن محمد الأشموني الشافعي مؤلف الشرح المشهور على ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) في النحو. وهو من الكتب المقررة قراءتها بالأزهر، م ن، ج ١، ص ٣٨٢ مادة (اشم).

٥٢ - حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج ١، ص ٤٧-٤٨ انظر نظرية العامل: السعيد شنوكة، التعليل النحوي في شرح ابن يعيش للمفصل (رسالة ماجستير مخطوط) جامعة عنابة، ١٩٩٤ م، ص ٥٩ وما بعدها.

٥٣ - انظر د. محمد إبراهيم عبادة. الجملة العربية، ص ٢٢-٢٣.

٥٤ - أبو الحسن محمد عبد الله (المعروف بالوراق ت ٣٨١ هـ)، العلل في النحو تحقيقها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت - دار الفكر دمشق، ط ١، ٢٠٠٠ م، ص ٣٦. وانظر د. محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة

ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث عالم الكتب القاهرة، ط ٥، ١٩٩٧، ص ٢٠١.

٥٥- الرضى الاستربادى، شرح الكافية ١ / ٢٥.

٥٦- انظر ابن الأنبارى، الإغراب فى جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغانى، دار الفكر، ط ٢، ١٩٧١ م، ص ٦١.

٥٧- انظر د. محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص ٢٤.

٥٨- م ن، ص ٢٤.

٥٩- ابن فارس، الصحاحى فى فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويمى، مؤسسته بدران، بيروت، ١٩٦٣ م، (باب ذكر ما اختصت به العرب)، ص ٤٢، و انظر الزجاجى، الإيضاح فى علل النحو، تحقيق، د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٥، ١٩٨٦ م، ص ٦٩، الهامش ٠٤.

٦٠- ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحى السيد، دار الكتب العلمية بيروت ط ١، ٢٠٠١، ج ١، ص ٣٨.

٦١- الزجاجى، الإيضاح فى علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك، ص ٧٠.

٦٢- الزمخشري، المفصل فى علم العربية، تحقيق سعيد محمود عقيل، دار الجليل، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣ ص ٢٣-٢٤..

٦٣- انظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الكتب العلمية القاهرة ط ٣، ١٩٩٨ م، ص ٣٧-٣٨.

٦٤- م ن، ص ١٨٩-وما بعدها.

مراجع البحث:

- ١ - القرآن الكريم.
- ٢ - أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربى وتطبيقها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣ م.
- ٣ - أحمد مختار عمر، البحث اللغوى عند العرب، عالم الكتب القاهرة، ط٤، ١٩٨٢ م.
- ٤ - ابن الأنبارى، الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغانى، دار الفكر بيروت، ط٢، ١٩٧١ م.
- ٥ - الأنصارى ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق حنا الفاخورى، دار الجليل، بيروت، ط١، ١٩٩١ م.
- ٦ - الأشمونى، شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، [د.ت].
- ٧ - ابن جنى، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية، (د.ت).
- ٨ - الجرجانى: عبد القاهر، دلائل الإعجاز، صحح أصله الشيخ محمد وعبدہ والشيخ محمد محمود التركزى الشنقيطى ووقف على تصحيح طبعه الشيخ محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨ م.
- ٩ - الوراق (أبو الحسن محمد بن عبد الله)، العلل في النحو، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر دمشق، ط١، ٢٠٠٠ م.
- ١٠ - الزجاجى، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٩٨٦ م.

- ١١- الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار الجليل، بيروت، ط١، ٢٠٠٣ م.
- ١٢- ابن الحاجب، كتاب الأمل في النحوية، تحقيق د. عدنان صالح مصطفى، دار الثقافة، قطر، ط١، ١٩٨٦ م.
- ١٣- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، طبعة جديدة بعناية الشيخ محمد صدقي جميل، دار الفكر بيروت، ١٩٩٢ م.
- ١٤- ابن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت).
- ١٥- ابن مالك، شرح التسهيل- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد- تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحى السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١ م.
- ١٦- محمد عيد، أصول النحو العربى، عالم الكتب، القاهرة، ط٥، ١٩٩٧ م.
- ١٧- محمد فريد وجدى، دائرة معارف القرن العشرين، دار المعرفة، بيروت، ط٣ (د.ت).
- ١٨- محمد شحرور، الكتاب والقرآن- قراءة معاصرة -سينا للنشر، دمشق، ط٢، ١٩٩٠ م.
- ١٩- محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨ م.
- ٢٠- المخزومى مهدي، في النحو العربى نقد وتوجيه، دار الرائد العربى، بيروت ط٢، ١٩٨٦ م.
- ٢١- ابن فارس، الصحاح في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويمى، مؤسسة بدران، بيروت ١٩٦٣ م.
- ٢٢- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجليل بيروت، ط١، ١٩٨٦ م.
- ٢٣- السعيد شنوكة التعليل النحوى في شرح ابن يعيش للمفصل، (رسالة ماجستير مخطوط، جامعة عنابة)، ١٩٩٤ م.

- ٢٤- عبد السلام المسدى العربية والإعراب، مركز النشر الجامعى، تونس، ٢٠٠٣م.
- ٢٥- على عبد الواحد وافي، علم اللغة، دار النهضة، مصر.
- ٢٦- عصام نور الدين، نشأة النحو العربى، مجلة دراسات عربية، عدد ٥، مارس ١٩٨٨م.
- ٢٧- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت ط ١٦، ١٩٧٤م.
- ٢٨- الرضى الاسترابادى، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٣١٠هـ.
- ٢٩- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٨م.

المراجع

❁ القرآن الكريم.

❁ إبراهيم أنيس:

١- من أسرار اللغة، الطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ط ٣، ١٩٦٦ م.

❁ إبراهيم مصطفى:

٢- إحياء النحو لجنة التأليف والترجمة القاهرة ١٩٥٩ م.

❁ الأزهرى (خالد بن عبد الله):

٣ - موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق د. عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، ط ١، بيروت، ١٩٩٦ م.

❁ أحمد أمين:

٤ - فجر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط ١٠.

٥ - ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط ٧، ١٩٦٤ م.

❁ أحمد مختار عمر:

٦- البحث اللغوى عند العرب، عالم الكتب القاهرة، ط ٤، ١٩٨٢ م.

❁ أحمد بن المنير:

٧- الإنصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال، هامش الكشف.

❁ أحمد محيى الدين العجوز:

٨- مناهج الشريعة الإسلامية، مكتبة المعارف، بيروت ١٩٨٣ م.

✽ أحمد مومن:

٩- اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ٢٠٠٢م.

✽ أحمد سليمان ياقوت:

١٠- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها على القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ١٩٨٣م.

✽ أحمد خليل عمارة:

١١- في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق عالم المعرفة جدة ١٩٨٤م.

✽ أحمد أبو الفرج:

١٢- المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، ط ١، ١٩٦٦م.

الألوسي (شهاب الدين محمود بن عبد الله صلاح الدين محمود الخطيب ت ١٢٧٠هـ):

١٣- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إصدار التراث العربي، بيروت، (د.ت.).

✽ الأمدى: (علي بن أبي علي بن محمد سيف الدين ت ٦٣١هـ):

١٤- كتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، حققه وقدم له وعلق عليه د. عبد الكريم الأعسم، دار المناهل، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.

✽ إمام الحرمين (عبد الملك بن عبد الله الجويني ت ٤٨٧هـ):

١٥- كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، علق عليه وخرج آياته وأحاديثه، الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٥م.

✽ الأندلسي (أبو حيان محمد بن يوسف ت ٧٥٤هـ):

١٦- البحر المحيط في التفسير، طبعة جديدة بعناية الشيخ عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت ١٩٩٢م.

✽ ابن الأنباري (أبو البركات ت ٥٧٧هـ):

١٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة
العصرية، بيروت ١٩٨٧م.

١٨- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، قدم لهما وعنى
بتحقيقهما، سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط ٢، ١٩٧١م.

✽ الأعمش عبد الأمير:

١٩- الفيلسوف الآمدي، دراسة وتحقيق، دار المناهل، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.

✽ الأشعري (أبو الحسن علي بن إسماعيل ت ٣٣٠هـ):

٢٠- مقالات الإسلاميين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة خاصة بورثة
المحقق (د.ت).

✽ أشرف ماهر النواجي:

٢١- مصطلحات علم أصول النحو - دراسة وكشاف معجمي - دار غريب
القاهرة، ٢٠٠١م.

✽ بدران أبو العينين:

٢٢- أصول الفقه، دار المعارف، ١٩٦٩م.

✽ ابن بدران:

٢٣- المدخل لابن بدران الدمشقي ت ١٣٤٦هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد الله
المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ٢، ١٤٠١هـ.

✽ البهنساوي حسام:

٢٤- أهمية البط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي
الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٤م.

✽ البصري (أبو الحسن محمد بن علي ت ٤٣٦هـ):

٢٥- المعتمد، تحقيق خليل الميس، دار الفكر العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.

✽ البيضاوي (عبد الله بن عمر بن محمد بن علي ت ٦٨٥هـ):

٢٦- أنوار التنزيل وأسرار التأويل تحقيق عبد القادر عرفات العشا حسونة، دار

- الفكر بيروت ١٩٩٦م. مكتبة التفسير وعلوم القرآن، مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي، عمان الأردن ١٩٩٩م.
- ✽ أبو بكر محمد بن الطيب (٤٠٣هـ):
- ٢٧- كتاب التمهيد، عنى بتصحيحه ونشره الأب رتشارد يوسف اليسوعى، المكتبة الشرقية بيروت ١٩٥٧م.
- ✽ البرقوقى عبد الرحمن:
- ٢٨- شرح ديوان المتنبي، راجعه وفهرسه د. يوسف الشيخ محمد البقاعى، دار الكتاب العربى، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
- ✽ البخارى (محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ت ٢٥٦هـ):
- ٢٩- صحيح البخارى (الجزء الخاص بالتفسير) تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- ✽ البغدادى (عبد القاهر بن طاهر بن محمد ت ٤٢٩هـ):
- ٣٠- حقق أصوله وفصله وضبط مشكله وعلق على حواشيه محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).
- ✽ الجزائرى (محمد الخضر الحسين):
- ٣١- القياس فى اللغة فى اللغة العربية، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ١٩٨٦م.
- ✽ جلال شمس الدين:
- ٣٢- التعليل اللغوى عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، دراسة ابستمولوجية، الإسكندرية، ١٩٩٤م.
- ✽ ابن جنى (أبو الفتح عثمان الموصلى ت ٣٩٢هـ):
- ٣٣- الخصائص، تحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية، (د.ت).
- ✽ الجوهري (محمد بن أبى بكر عبد القادر الرازى ت ٧٢١هـ):
- ٣٤- مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، طبعة جديدة، مكتبة لبنان، ناشرون، ١٩٩٥م.

✽ الجرجاني (على بن محمد السيد الشريف ت ٨١٦هـ):

٣٥- التعريفات ضبطه وفهرسه محمد بن عبد الحكيم القاضي، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني ن بيروت ط ١، ١، ١٩٩١م، وكذا طبع دار الكتاب العربي ط ١، ١٤٠٥هـ.

٣٦- حاشية السيد الشريف على بن محمد على الكشاف للزمخشري، دار الفكر " ١٩٧٧م.

✽ الجرجاني (عبد القاهر ت ٤٧١هـ):

٣٧- دلائل الإعجاز، دار المعرفة، بيروت ١٩٧٨م.

✽ ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ):

٣٨- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.

✽ الواحدى (على بن أحمد أبو الحسن ت ٤٦٨هـ):

٣٩- الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز، تحقيق صفوان عدنان داودى، دار القلم، الدار الشامية دمشق، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.

✽ الوراق (محمد بن عبد الله ت ٣٨١هـ):

٤٠- العلل فى النحو، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر المعاصر دمشق، ط ١، ٢٠٠م.

✽ الزبيدى (أبو بكر محمد بن الحسن ت ٣٣٧هـ):

٤١- طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط ٢، القاهرة.

✽ الزجاجى (أبو القاسم) ت ٣٣٧هـ):

٤٢- الإيضاح فى علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط ٥، دار النفائس، ١٩٨٦م.

٤٣- كتاب حروف المعانى، تحقيق د. على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٤م.

✽ زهدى جار الله:

٤٤ - المعتزلة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط٦، ١٩٩٠ م.

✽ زكى نجيب محمود:

٤٥ - المعقول واللامعقول، دار الشروق، بيروت، ط١٩٨٧، ٤، م القاهرة.

✽ الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ):

٤٦ - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في عيون التأويل، دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٧٧ م.

٤٧ - المفصل في علم العربية، تحقيق سعيد محمود عقيل، دار الجيل بيروت، ط١، ٢٠٠٣ م.

٤٨ - المفصل، تحقيق د. علي ملجم دار كتبة الهلال بيروت، ط١، ١٩٩٣ م.

٤٩ - أساس البلاغة، دار المعرفة بيروت، (د.ت).

✽ ابن زنجلة (عبد الرحمن بن محمد):

٥٠ - حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغانى، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٢ م.

مكتبة التفسير وعلوم القرآن، مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلى، عمان الأردن، ١٩٩٩ م.

✽ الزعبلوى (صلاح الدين):

٥١ - مسالك القول في النقد اللغوى، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع دمشق، ط١، ١٩٨٤ م.

✽ الزركشى (بدر الدين محمد بن عبد الله ت ٧٩٤ هـ):

٥٢ - البرهان في علوم القرآن، دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٨٠ م.

✽ الزرقانى (محمد عبد العظيم):

٥٣ - مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر بيروت، ط١، ١٩٩٦ م.

✽ ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف ابن الحاجب ت ٦٤٦ هـ):

٥٤-الأمالى النحوية، تحقيق د. عدنان صالح مصطفى، دار الثقافة قطر، الدوحة، ط١، ١٩٨٦م.

✽ الحوفى (أحمد محمد):

٥٥-الزمرخشرى، الهيئة المصرية العامة للكتاب (د.ت).

✽ ابن حزم (أبو محمد على بن أحمد ت ٤٥٦هـ):

٥٦- الفصل فى الملل والأهواء والنحل، تحقيق د. محمد إبراهيم نصر، د. عبد الرحمن عميرة، دارالجيل بيروت ط٢، ١٩٩٢م.

٥٧ - الإحكام فى أصول الأحكام، قدم له إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط٢، ١٩٨٣م.

✽ حكمى حافظ بن أحمد (ت ١٣٧٧هـ):

٥٨- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، تحقيق عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، ط١، ١٩٩٠م.

✽ الطبرى (أبو جعفر محمد بن جرير ت ٣١٠هـ):

٥٩- جامع البيان فى تفسير القرآن، محمد شاكر، أحمد شاكر، دار المعارف مصر، (د.ت).

✽ يوسف كرم:

٦٠- الطبيعة وما بعد الطبيعة، دار المعارف مصر، ١٩٦٦م.

✽ البيهاني (ابن المرتضى ت ٨٤٠هـ):

٦١- إثبات الحق على الخلق فى رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، كتاب هوامشه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

✽ ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن على ت ٦٤٣هـ):

٦٢- شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د. ت).

✽ اللبدي (محمد سمير نجيب):

- ٦٣- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة بيروت، قصر الكتاب، البليدة الجزائر، دار الثقافة الجزائر، (د.ت).
- ✽ الماتريدي (أبو منصور ت ٣٣٣هـ):
- ٦٤- كتاب التوحيد، د. فتح الله خفيف دار المشرق بيروت، بيروت، (د.ت).
- ✽ ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله ت ٦٧٢هـ):
- ٦٥- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر عطا- طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ٢٠٠٣ م.
- ✽ المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥هـ تقريباً):
- ٦٦- الكامل في اللغة والأدب، مؤسسة المعارف بيروت، (د.ت).
- ٦٧- المقتضب تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٢٨٦هـ.
- ✽ المجاشعي (أبو الحسن علي بن فضال ت ٤٧٩هـ):
- ٦٨- شرح عيون الإعراب، حققه وعلق عليه د. عبد القاسم سليم، دار المعارف ١٩٨٨ م.
- ✽ المخزومي مهدي:
- ٦٩- في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط ٣، ١٩٨٦ م.
- ✽ مازن الوعر:
- ٦٩- قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث (مدخل)، طلاس دار، ط ١، ١٩٨٨ م.
- ✽ مازن المبارك:
- ٧٠- النحو العربي، دار الفكر العربي ط ٣، بيروت ١٩٧٤ م.
- ✽ محمود كامل أحمد:
- ٧١- مفهوم العدل في تفسير المعتزلة للقرآن الكريم، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٣ م.

✽ محمود السعران:

٧٢- علم اللغة، دار المعارف، مصر، ١٩٦٢ م.

✽ محمود محمد ربيع:

٧٣- أسرار التأويل الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣ م.

✽ محمد بن عبد العزيز يوسف:

٧٤- التعليقات الوافية على شرح البيات الثمانية - نحو الجمل - تحقيق ودراسة

مختار بوعناني، الفجر للكتابة وهران ن الجزائر ١٩٩٥ م.

✽ محمد عيد:

٧٥- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء القرطبي في ضوء علم

اللغة الحديث، عالم الكتب القاهرة، ط ١٩٩٧، ٦ م.

✽ محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة:

٧٦- شرح الكافية، تحقيق محمد بن النبي عبد المجيد، ط ١، ١٩٨٧ م.

✽ محمد فريد وجدى:

٧٧- دائرة معارف القرن العشرين، دار المعارف بيروت (د.ت).

✽ محمد حسن عواد:

٧٨- تناوب حروف الجر فى لغة القرآن، دار الفرقان، عمان الأردن، ط ١،

١٩٨٢ م.

✽ محمد إبراهيم عبادة:

٧٩- الجملة العربية - دراسة لغوية نحوية - منشأة المعارف، الإسكندرية.

✽ محمد حسن عبد العزيز:

٨٠- مدخل إلى علم اللغة، كلية دار العلوم، القاهرة (د.ت).

✽ مرعى (بن يوسف بن أبى بكر ت ١٠٣٣ هـ):

٨١- رفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصى بالقدر، تحقيق سعد محمد

المغربى، دار حراء، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٠ هـ.

✽ ابن المرتضى (أحمد بن يحيى ت ٨٤٠هـ):

٨٢- باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والملل في شرح كتاب الملل والنحل، اعتنى بتصحيحه توما أرلاند، دار صادر بيروت.

✽ ابن النديم (محمد بن إسحاق ت ٣٨٥هـ):

٨٣- الفهرست، دار المعرفة بيروت (د.ت).

✽ النوى (الإمام محيى الدين أبو زكريا ت ٦٧٦هـ):

٨٤- صحيح رياض الصالحين من حديث سيد المرسلين، هذبه وحققه وضبطه أبو أسامة سليم بن عبد بن محمد، غراس للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، الكويت، مكتبة الريان، الجزائر، ١٩٩٧م.

✽ نور الهدى لوشن:

٨٥- مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوى، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، ٢٠٠٠م.

✽ نوران الجزيرى:

٨٦- قراءة في علم الكلام، الغائية عند الأشاعرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م.

✽ النواجى (أشرف ماهر):

٨٧- مصطلحات علم أصول النحو - دراسات وكشاف معجمى - دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م.

✽ النسفى (عبد الله بن أحمد بن محمود ت ٧١٠هـ):

٨٨- مدارك التنزيل وحقائق التأويل (د.ت): مكتبة التفسير وعلوم القرآن مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلى عمان، الأردن، ١٩٩٩م.

✽ نصر حامد أبو زيد:

٨٩- إشكاليات القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافى العربى، بيروت، ط ٢، ١٩٩٢م.

- ٩٠ - الاتجاه العقلي في التفسير - دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط٣، ١٩٩٦م.
- ❁ سيبويه (أبو عثمان بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ):
- ٩١ - الكتاب تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجليل، بيروت. وكذا طبع عالم الكتب بيروت، ١٩٨٣م.
- ❁ السيرافي (أبو محمد يوسف بن أبي سعيد ت ٣٦٨هـ):
- ٩٢ - شرح كتاب سيبويه، الجزء الأول: تحقيق د. رمضان عبد التواب وآخرون، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م. الجزء الثاني: تحقيق رمضان عبد التواب، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
- ❁ السيد سابق:
- ٩٣ - العقائد الإسلامية، الفتح للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٩٢م.
- ❁ السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن ت ٩١١هـ):
- ٩٤ - الإتقان في علوم القرآن، عالم الكتب بيروت، (د.ت).
- ٩٥ - الأشباه والنظائر في النحو، طبعة حيدر أباد.
- ٩٦ - الأشباه والنظائر في النحو، وضع حواشيه غريد الشيخ منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت ط١، ٢٠٠١م.
- ٩٧ - شرح شذور الذهب، في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٢م.
- ٩٨ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وغيره، المكتبة العصرية بيروت ١٩٨٧م.
- ٩٩ - الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم، ط١، القاهرة، ١٩٧٦م.
- ❁ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٣٣هـ):

١٠٠- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، (د.ت).

✽ سميح دغيم:

١٠١- فلسفة القدر في فكر المعتزلة، دار الفكر اللبناني، ط ١، ١٩٩١ م.

✽ أبي السعود (ابن محمد العمادي ت ٩٥١ هـ):

١٠٢- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت).

✽ السعيد شنوقة:

١٠٣- التعليل النحوي في شرح ابن يعيش للمفصل (رسالة ماجستير مخطوط جامعة عنابة ١٩٩٤ م).

✽ سعيد حسن بحيري:

١٠٤- عالم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، الشركة المصرية العالمية، لنجهان، مصر ١٩٩٧ م.

✽ سعيد مراد:

١٠٥- مدرسة البصرة الاعتزالية، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢ م.

✽ عادل نويهض:

١٠٦- معجم المفسرين قدم له مفتى الجمهورية اللبنانية حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية، ط ٢، ١٩٨٦ م.

✽ عبد الجبار توأمة:

١٠٧- التعددية والتضمين في الأفعال بالعربية- دراسات وفي النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤ م.

✽ عبد الوهاب خلاف:

١٠٨- علم أصول الفقه، ط ٢، الزهراء، الجزائر ١٩٩٣ م.

✽ عبد الحليم محمود:

- ١٠٩- التفكير الفلسفى فى الإسلام، دار المعارف مصر، ط ٢، (د.ت).
- ✽ عبد المجيد بن حمد ندا جغرافية:
- ١١٠- المدخل إلى التفسير، مكتبة الزهراء، القاهرة، ط ١، ١٩٩٦م.
- ✽ عبد المجيد محمود مطلوب:
- ١١١- طرق استنباط الأحكام من النصوص، جامعة عين شمس، القاهرة.
- ✽ عبد السلام المسدى:
- ١١٢- العربية والإعراب، مركز النشر الجامعى، تونس، ٢٠٠٣م.
- ✽ عبد الفتاح الحموز:
- ١١٣- التأويل النحوى فى القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٩٨٤م.
- ✽ عبده الراجحى:
- ١١٤- النحو العربى والدرس الحديث، بحث فى المنهج - دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.
- ✽ العكبرى (أبو الفداء محبى الدين عبد الله ت ٦١٦هـ):
- ١١٥- التبيان فى إعراب القرآن، تحقيق على محمد البجاوى، دار الجليل بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م.
- ✽ على سامى النشار:
- ١١٦- مناهج البحث عند مفكرى الإسلام، دار المعارف، ١٩٦١م.
- ✽ على عبد الفتاح المغربى:
- ١١٧- الفرق الكلامية الإسلامية - مدخل ودراسة - مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٥م.
- ✽ على عبد الواحد وافى:
- ١١٨- علم اللغة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة - القاهرة ط ٩ مزيدة ومنقحة (د.ت).

✽ ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله ت ٧٦٩هـ):

١١٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة، ط ١٦، ١٩٧٤م.

✽ ابن فارس (أبو الحسن أحمد):

١٢٠- الصحابي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، ٣٢٠٠م.

✽ الفهرى (عبد القادر الفاسي):

١٢١- اللسانيات واللغة العربية، دار طوبقال الدار البيضاء / المغرب، ط ١، ١٩٨٥م. منشورات عويدات، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م/ المشرق..

✽ الصبان (محمد بن علي ت ١٢٠٦هـ):

١٢٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).

✽ القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥هـ):

١٢٣- شرح الأصول الخمسة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر ١٩٩٠م.

✽ قدامة بن جعفر (ت ٣٢٧هـ):

١٢٤- نقد الشعر، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ط ١، مطبعة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٨م.

✽ القوجي (محمد بن مصطفى):

١٢٥- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، دراسة وتحقيق إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، ط ١، ١٩٩٥م.

✽ القوزي (عوض حمد):

١٢٦- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣م.

✽ القنوجي (محمد صديق حسن خان ت ١٣٠٧هـ):

١٢٧- عقيدة أهل الأثر، حققه وعلق عليه وخرّج أحاديثه وقدم له د. عاصم بن عبد الله القريوني، دار الإمام مالك، البليدة، الجزائر، ط ٢، ١٤١٤هـ.

✽ ابن قيم الجوزية (محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي الدمشقي ت ٧٥١هـ):

١٢٨- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، اختصره الشيخ محمد بن الموصلي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

١٢٩- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تحقيق محمد بدر الدين، أبو فراس النعساني الحلبي، دار الفكر بيروت ١٣٩٨هـ.

١٣٠- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعتلة والجهمية، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٨٤م.

✽ القرطبي (محمد بن أحمد بن أبي بكر ت ٦٧١هـ):

١٣١- الجامع لأحكام القرآن (المشهور بتفسير القرطبي) تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط ٢، ١٣٧٢هـ: مكتبة التفسير وعلوم القرآن مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي، قرص مضغوط، عمان الأردن ١٩٩٩م.

✽ الرازي (محمد بن أبي بكر):

١٣٢- مختار الصحاح، ضبط وتخرّيج وتعليق د. مصطفى ديب البغا، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ١٩٩٠م.

✽ الرازي (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين أبو عبد الله ت ٦٠٦هـ):

١٣٣- (مفاتيح الغيب التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

١٣٤- القضاء والقدر، ضبط نصه وصححه وعلق عليه محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٩٤م.

✽ ابن رشد (محمد بن أحمد بن محمد بن رشد ت ٥٩٥هـ):

١٣٥ - فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، تقديم وتعليق، أبو عمران الشيخ والأستاذ جلول البدوي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٢م.

❁ الرضى:

١٣٦ - حقائق التأويل، النجف، ١٩٣٦م.

١٣٧ - شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٣١٠هـ.

❁ الشهرستاني (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم ت ٥٤٨هـ):

١٣٨ - الملل والنحل، تحقيق أمير على مهنا وغيره، دار المعرفة بيروت، ١٩٩٥م.

❁ الشوكاني (محمد بن علي بن محمد ت ١٢٥٠هـ):

١٣٩ - إرشاد الفحول، تحقيق محمد سعيد البدوي أو مصعب، دار الفكر بيروت، ط ٢، ١٩٩٢م.

❁ الشيرازي (أبو إسحاق إبراهيم بن علي الفيروز آبادي ت ٤٧٦هـ):

١٤٠ - التبصرة في أصول الفقه، شرحه وحققه د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٣م.

❁ شرح العقيدة الطحاوية:

١٤١ - المكتب الإسلامي، بيروت ١٣٩١هـ: مكتبة العقائد والملل، قرص مضغوط، مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي، عمان الأردن، ١٩٩٩م.

❁ ابن تيمية (تقى الدين أحمد بن عبد الحليم ت ٧٢٨هـ):

١٤٢ - كتب ورسائل ابن تيمية في التفسير، تحقيق عبد الرحمن محمد قاسم النجدي، مكتبة ابن تيمية:

مكتبة العقائد والملل، مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي، عمان، الأردن، ١٩٩٩م.

١٤٣ - أصول التفسير، تحقيق فريال علوان، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.

١٤٤ - منهاج السنة النبوية، تحقيق محمود رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٤٥ - العقيدة الواسطية، تحقيق محمد بن عبد العزيز بن مانع، الرئاسة العامة لإدارة البحوث والإفتاء الرياض، ط٣، ١٤١٢هـ.

١٤٦ - العقيدة الأصفهانية، تحقيق إبراهيم سعداني، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.

✽ الترمذى (محمد بن عيسى أبو عيسى ت ٢٧٩هـ):

١٤٧ - الجامع الصحيح سنن الترمذى، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربى بيروت (د.ت).

✽ ابن خالويه (الحسين بن أحمد، ٣٧٠هـ):

١٤٨ - الحجة في القراءات السبع - تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠هـ..

✽ الخياط (أبو الحسين عبد الرحمن بن محمد بن عثمان ت ٣٠٠هـ):

١٤٩ - الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد، تقديم ومراجعة محمد حجازى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د.ت).

✽ ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ):

١٥٠ - المقدمة، دار العودة، بيروت، (د.ت).

✽ الذهبى (محمد حسين):

١٥١ - التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٤، ١٩٩٨م.

✽ الغزالى (أبو حامد ت ٥٠٥هـ):

١٥٢ - المقصد الأسنى فى شرح معنى أسماء الله الحسنى، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابى، الجفان والجابى، قبرص، ط١ ١٩٨٧م.

✽ الغزى (محمد بن محمد بن محمد ت ١٠٦١هـ):

١٥٣ - إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة على الألسن، تحقيق محمد خليل العربى، الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤١٥هـ.

✽ الغرناطى (أبو القاسم محمد بن جزى ت ٧٤١هـ):

١٥٤ - تقريب الوصول إلى علم الأصول، دراسة وتحقيق، محمد على فركوس، دار التراث الإسلامى، الجزائر، ط ١، ١٩٩٠م.

المراجع المترجمة

✽ جولد زيهر:—

١٥٥ - مذاهب التفسير الإسلامى، ترجمة عبد الحليم النجار، دار اقرأ، بيروت ط ٥، ١٩٩٢م.

✽ دى بـور:—

١٥٦ - تاريخ الفلسفة الإسلامية، نقله إلى العربية وعلق عليه محمد عبد الهادى أبو ريده، دار النهضة العربية، بيروت.

الدوريات والمجلات

• جيرا تروبو:

١٥٤ - دائرة المعارف الإسلامية.

• زكية محمد راشد:

١٥٥ - نشأة النحو عند السريان وتاريخ نحاتهم، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، ج ١ / ٢١٥. المطبعة الجديدة، مادة [نحو] مجلد ٧.

• المستشرق مركس [A. Merxe]:

١٥٦ - تاريخ فن النحو، مجلة [لزيق سيتوس: leyzig- sytos ١٩٨٩م].

• منخر عياشى:

١٥٧ - النظرية التوليدية ومناهج البحث عند شومسكى، مجلة الفكر العربى المعاصر - عدد ممتاز - مركز الإنماء، القومى، بيروت، العدد ١٩٨٦، ٤٠م.

• عبد الرحمن الحاج صالح:

١٥٨ - النحو العربى ومنطق أرسطو، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، ١٩٧٢م.

- عصام نور الدين:
- ١٥٩- نشأة النحو العربي، مجلة دراسات عربية عدد ٥٥، مارس ١٩٨٨ م.
- العرافي جمال:
- ١٥٦- المنطق الأرسطي والنحو العربي، باريس ١٩٨٣ م.
- مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ١ / ١٨٠.